



دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية

أ/محمد عبد المنعم أبو السعود زايد

باحث دكتوراه - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ.د/ محمد زيدان إبراهيم

أستاذ المحاسبة المالية - كلية التجارة - جامعة المنوفية

د. مروة أحمد عبد الرحمن البسطوسي

مدرس المحاسبة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة وتحليل دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي، بالتطبيق على عينة مكونة من 11 بنك تقليدي واسلامى مدرج بالبورصة المصرية، خلال الفترة 2015-2021، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان، بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة، كما توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بمستوي الاستقرار المالي، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة تحقيق الاستقرار المالي، واوصت الدراسة بزيادة وتنمية الوعي لدي البنوك العاملة بالجهاز المصرفي باهمية تحسين ممارسات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة نظرا لتأثيرها الكبير على تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك صياغة مؤشر أو نموذج عمل من قبل البنك المركزي لقياس درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بحيث يمكن للبنوك تطبيقه والإفصاح عنه لدي كل بنك، للتعرف على درجة الاستقرار المالي لكل بنك، بالشكل الذي يخلق نو من الروح التنافسية بين البنوك نحو تحسين معدلات الاستقرار المالي لديها مقارنة بغيرها.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، الإفصاح عن المخاطر المصرفية، الاستقرار المالي.

E. mail: M.Zaied@globale-egypt.com
MohamedZedan_4@yahoo.com
Marwaelbehairy85@gmail.com

The role of disclosing banking risks in achieving financial stability for the banking sector

(A comparative study between conventional and Islamic banks)

Abstract

The research aimed to study and analyze the role of disclosure of credit and liquidity risks in conventional and Islamic banks in achieving financial stability in the banking sector, by applying to a sample of 11 conventional and Islamic banks listed on the Egyptian Stock Exchange, during the period 2015–2021. Conventional and Islamic banks with regard to the disclosure of credit risks, while there are no statistically significant differences between both traditional and Islamic banks with regard to the disclosure of liquidity risks, and the study also found statistically significant differences between both conventional and Islamic banks with regard to the level of financial stability, As well as the existence of a statistically significant effect of disclosing credit and liquidity risks to achieve financial stability, and the study recommended increasing and developing awareness among banks operating in the banking system of the importance of improving the practices of disclosing banking risks, especially credit and liquidity risks due to its significant impact on achieving financial stability, as well as formulating an indicator or a business model. By the central bank to measure the degree of financial stability of the banking sector so that the Banks may apply it and disclose it to each bank, to know the degree of financial stability for each bank, in a way that creates a kind of competitive spirit among banks towards improving their financial stability rates compared to others.

Keywords: credit risk, liquidity risk, disclosure of banking risks, financial stability.

1 - مقدمة ومشكلة البحث

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتحقيق الاستقرار المالي على الصعيد المحلي والعالمي، وخاصة بعد مشهده العالم في الآونة الأخيرة من أزمات مالية طاحنة أثرت على جميع دول العالم في كافة المجالات، وبخاصة النشاط المصرفي، حيث تعتبر البنوك أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي للدولة بالإضافة للعديد من الأنشطة الغير مصرفية الأخرى التي تساهم في تحقيق ذلك الاستقرار، وفي هذا السياق ركزت غالبية الدول العالم في الآونة الأخيرة نحو الاهتمام بهذه القضية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في مواجهة الأزمات والتصدي لبيها بقوة.

ومما يزيد من أهمية ذلك الأمر زيادة الانفتاح الاقتصادي والعولمة للعديد من الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط المصرفي، ومنحه المزيد من الحرية في اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالنشاط المصرفي، الأمر الذي يثير نوع من القلق نحو مواجهة ذلك القطاع لمزيد من المخاطر، حيث أن طبيعة عمل النشاط المصرفي يحيطها العديد من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، مخاطر السوق وغيرها من المخاطر الأخرى التي تهدد الاستقرار المالي للقطاع المصرفي (Sarpong-Kumankoma et al,2021, P1510).

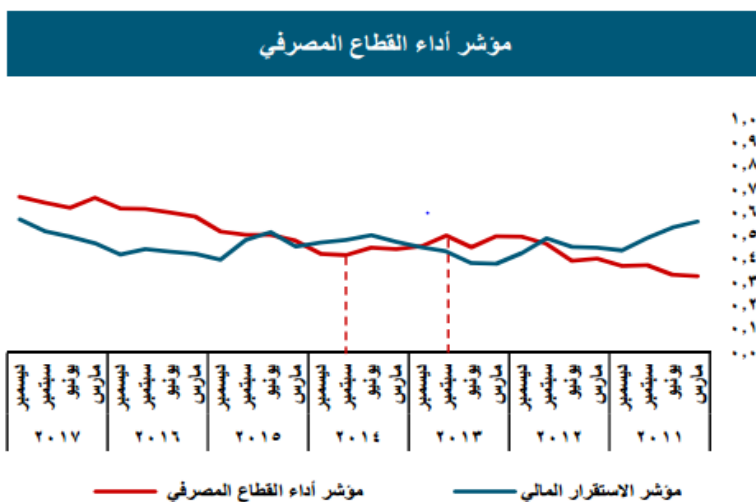
ومع تعرض الاقتصاد العالمي في العشرين سنة الأخيرة لأزمات مالية كثيرة بدأت في عام 1994 بالمكسيك مروراً بالازمات المالية المتتابعه التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا وانتهاءً بأزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة في صيف 2007، أظهرت غالبية البنوك عدم قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية بسبب تراكم الاختلالات، نظراً لعدم تمتعها بالاستقرار المالي لمواجهة تلك الأزمات (المليجي والصايغ، 2012، ص1097).

إلا أنه على العكس من ذلك وفي ظل هذه الأزمات أظهرت البنوك الإسلامية قدراً كبيراً من الاستقرار في ظل تعرضها للأزمة المالية 2007-2008 وقدرتها على الصمود، ففي الوقت الذي انهارت فيه العديد من البنوك التقليدية في ظل تلك الأزمة واصلت البنوك الإسلامية نموها وتضاعفها، فبدلاً من أن كان بنك واحد في دولة واحدة عام 1975 وصل إلى أكثر من 300 بنك تعمل في أكثر من 75 دولة في عام 2008، وتشير تقديرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لنمو حجم المصرفية الإسلامية إلى نمو إجمالي الأصول من 195 مليون دولار في عام

2000 إلى 2.19 تريليون دولار في عام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع هذا إلى 2.71 تريليون دولار في عام 2021. ووفقاً لتقرير صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في عام 2021 يشير الى أن حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم بلغ نحو 3 تريليونات في 2021، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 3.2 تريليون دولار في عام 2022 (Safillah,2021).

وتتمثل أهم العناصر الرئيسية لضعف الاستقرار المالي للبنوك بشكل عام في مواجهة النشاط المصرفي للعديد من المخاطر المصرفية، وعدم كفاية معدلات راس المال لديها بالشكل الكافي لمواجهة تلك المخاطر المحتملة، وزيادة نسب التعثر في سداد العملاء للقروض نسبة الى اجمالي القروض، وعدم الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة لمواجهة المخاطر والازمات، وتذبذب مؤشرات الربحية للبنوك، كما يعتبر نقص مستوي الإفصاح والشفافية عن المخاطر المصرفية احد اهم الاشياء التي تهدد الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم ينعكس ذلك كله على عدم الاستقرار المالي للنشاط المصرفي.

وفي ضوء توجه الاهتمام العالمي بموضوع الاستقرار المالي يقوم البنك المركزي المصري بإصدار تقرير سنوي حول الاستقرار المالي في مصر، حيث يتضمن شرحاً مفصلاً حول مدى تحقيق الاستقرار المالي، وأهم العوامل المؤثرة فيه، كما يعرض التقرير مؤشراً كمياً للاستقرار المالي، حيث يتكون ذلك المؤشر من أربعة مكونات أساسية وهي (أداء القطاع المصرفي، ظروف الاقتصاد الكلي، تطور الاسواق الماليه، مناخ الاقتصاد العالمي)، ويعتبر أداء القطاع المصرفي أبرز العناصر الأساسية المكونة لذلك المؤشر والتي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي، ومن خلال الاطلاع على ذلك التقرير، يتضح لنا وجود تذبذب ملحوظ في مؤشر الاستقرار المالي وأداء القطاع المصرفي، ويمكن عرض تحليل لهذه المؤشر على مدار الفترة من 2011 حتى 2017، ويمكن عرض ذلك كالتالي (تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص8).



شكل 1: مؤشرات أداء القطاع المصرفي

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص 8

ومن خلال هذا العرض نلاحظ الآتي:

- تذبذب ملحوظ لمؤشر الاستقرار المالي حيث أظهر المؤشر في 2011 استقرار بمقدار 0.6 تقريبا متجها نحو الانخفاض في هذا العام، ووصل أقل مستوياته في 2013 حيث بلغ مؤشر الاستقرار المالي تقريبا 0.38، ثم حدث تحسن ملحوظ في 2014 ولكن سرعان ما لبث الى الانخفاض في 2015 ليسجل مستوى تقريبا يصل الى 0.4، ومع بداية عام 2017 أخذ اتجاها صعوديه ليسجل نحو 0.57، وفي ضوء ماسبق يتضح لنا وجود تذبذب وتدهور كبير في درجة الاستقرار المالي للاقتصاد المصري.

- ومن خلال الرسم السابق ايضا يتضح لنا وجود تذبذب كبير وانخفاض لمؤشر أداء القطاع المصرفي والذي يتعبّر أحد المكونات الأساسية لمؤشر الاستقرار المالي، حيث يتضح لنا ان هذا المؤشر بلغ في 2011 تقريبا 0.33. ثم اتخذ اتجاها صعوديا في 2012، ثم انخفض مرة آخرة في 2013 و2014، ثم ارتفع مرة آخرى واخذ اتجاه صعودي في 2017، وهكذا نجد ان هناك تذبذب في أداء القطاع المصرفي والذي يؤثر بشكل سلبي على مؤشر الاستقرار المالي.

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى مجموعة من التساؤلات تتمثل فى الاتى :

ماهى أهم محددات الاستقرار المالى فى كلا من البنوك التقليديه والاسلامية والعوامل المؤثرة فيه؟، هل توجد اختلافات ذات دلالة احصائية لمؤشرات الاستقرار المالى بين البنوك التقليديه والبنوك الاسلاميه؟، هل يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفيه التى تواجهها البنوك على تحقيق الاستقرار المالى للقطاع المصرفي؟

2- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى دراسة وتحليل المخاطر المصرفيه التى تواجهها البنوك التقليديه والاسلاميه فى ضوء التطورات الحديثه لبازل3 ومعايير التقارير المالىه الدوليه وقواعد البنك المركزى المصرى، وكذلك التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفيه وتحقيق الاستقرار المالى للقطاع المصرفي ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية تتمثل الاتى: الكشف عن أهم محددات الاستقرار المالى فى كلا من البنوك التقليديه والاسلامية والعوامل المؤثرة فيه، تحديد مدى وجود اختلافات ذات دلالة احصائية لمؤشرات الاستقرار المالى بين البنوك التقليديه والبنوك الاسلاميه، ودراسة وتحليل مدى تاثير الإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالى بالقطاع المصرفي.

3- فروض البحث

فى ضوء أهداف البحث تتمثل فروض البحث فى الاتى:

الفرض الاول: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية فى البنوك التقليديه والبنوك الاسلاميه":

الفرض الثانى: "توجد فروق ذات دلالة احصائية لمؤشرات الاستقرار المالى بين البنوك التقليديه والبنوك الاسلاميه":

الفرض الثالث: "يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالى للقطاع المصرفي"

4- أهمية البحث

يمكن تناول أهمية البحث وفق التقسيم التالي:

(أ) الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية المعلومات المحاسبية بشكل عام في اتخاذ القرارات، وبخاصة الافصاح عن المخاطر حيث اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام تحسين مستوى الافصاح عن المخاطر لأهميته في اتخاذ القرارات، كما تتبع أهمية هذا البحث من خطورة المشاكل التي تواجهها البنوك في الآونة الأخيرة وبخاصة التعرض لمخاطر التعثر المالي والتهديد بإفلاس البنوك، حيث تعرضت العديد من البنوك في اعقاب الازمة المالية الاخيرة الانهيار بسبب ضعف مؤشرات الاستقرار المالي لدى البنوك وعدم قدرتها على تحمل الصدمات، كما يستمد البحث أهميته من تناول إحدى المجالات البحثية الحديثة، والتي تندر بها الكتابات في البيئة العربية بصفه عامه والبيئة البحثية المصرية بصفة خاصة، وبيئة الأعمال موضع الدراسة والتحليل، والعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات والتطورات الجديد في قواعد ومعايير عمل البنوك بالشكل الذي يساهم في مزيد من التواصل مع الحركة البحثية العالمية.

(ب) الأهمية العملية

يستمد هذا البحث اهميته العلمية من حيث أن نتائج هذا البحث تقيد العديد من الجهات مثل المستثمرين، والمقرضين، وغيرهم من الجهات الأخرى، حيث تعتمد العديد من الجهات على المعلومات المتعلقة بالافصاح عن المخاطر في اتخاذ القرارات، مما يساهم في ترشيد قراراتهم، كما يمثل هذا البحث أهمية لأسواق المال، لوضع مزيد من الضوابط لتحسين مستوى الافصاح عن المخاطر لدى البنوك في ضوء المؤشر الذى تقترحه الدراسة، مما يساهم رفع كفاءة سوق المال، فضلا عن أن نتائج هذا البحث تقيد الجهات الأكاديمية والمهنية وغيرها من الجهات المعنية، في معرفة أوجه القصور في مؤشرات الاستقرار المالي ومستويات الافصاح عن المخاطر، والعمل على تلاشى هذا القصور، كما تقيد نتائج هذا البحث في التعرف قطاع البنوك الاكثر تاثير في تحقيق الاستقرار المالي هل البنوك التجارية ام البنوك الاسلامية؟ ومن ثم زيادة الاهتمام بهذا القطاع بشكل اكبر نظر لمساهمة الكبرى في تحقيق الاستقرار المالي.

5- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تناول المخاطر المالية التي تواجهها البنوك والتي تتمثل في كلا من (مخاطر الائتمان-مخاطر السيولة) دون التعرض لغيرها من المخاطر التي يفرضها بالقدر الذي يفرضها بمتطلبات الدراسة النظرية، كما يقتصر البحث في قياس الاستقرار المالي للبنوك على نموذج شيرود Sherrod للتنبؤ بقدر البنوك على الاستمرار والحد من الوقوع في التعثر المالي، باعتبارها أكثر المقاييس المستخدمة للاستقرار المالي في البنوك، وتقتصر الدراسة التطبيقية للبحث من حيث الحدود المكانية على كافة البنوك التقليدية والإسلامية المدرجة بالبورصة المصرية، أما من حيث الحدود الزمنية فتقتصر الدراسة على سلسله زمنيه لتجميع بيانات الدراسة لمدة سبع سنوات من 2015- 2021 باعتبارها أحدث فترة يتم فيها تطبيق البحث.

6- الإطار الفكري للإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان والسيولة) وعلاقتها

بالاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المالية وغير المالية التي تشكل تهديدا لعمل ذلك القطاع بسبب طبيعة عملها المختلفة عن غيرها من المؤسسات واتساع أنشطتها، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الأخرى التي تمثل تهديدا لعمل هذه البنوك واستقرارها وقدرتها على الاستمرار، ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام من قبل الجهات المعنية بتنظيم عمل القطاع المصرفي، والعمل في ظل سياسات قوية لمواجهة تلك المخاطر وزيادة مستوى الإفصاح عنها (Majumder and Li, 2017).

وفي ضوء ذلك يمكن تقديم عرض موجز للإطار الفكري عن الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على النحو التالي:

6-1 ماهية ومفهوم الإفصاح عن المخاطر المصرفية

يمكن تعريف المخاطر بشكل عام على أنها احتمالية وقوع حدث وعواقبه والتي تشكل تهديدا للمؤسسة، و يمكن أن تحدث المخاطر في جميع جوانب العمل والحياة اليومية، ويمكن وصفها بأنها أساسية أو غير أساسية أو حتى مهمة أو غير مهمة بناءً على حجم ونوع المخاطر، وهذا المفهوم من منظور ضيق يقتصر على السلبيات فقط (Gonidakis et al., 2020, p616)، وفي المقابل

يرى (Maas, 2016, p8) مفهوم المخاطر من منظور أوسع حيث ان الخطر لا يقتصر على النتائج السلبية فقط وإنما يشير الى حالة من عدم اليقين بشأن مقدار الفوائد "الذي يشمل كلاً من احتمالية الكسب والتعرض للخسارة"، أي ان المخاطر هنا تعني احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها الشركة.

وفى ضوء عرض وتحليل المفاهيم المختلفة للإفصاح عن المخاطر المصرفية يمكن للباحث تعريف الإفصاح عن المخاطر المصرفية من منظور المفهوم الواسع للمخاطر على أنه:

شمول التقارير المالية لكافة المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت الزامية أو طوعية والتي تتعلق بعدم اليقين لكافة الأنشطة المصرفية والتي تتضمن احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة أو أي مخاطر أو تهديدات ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها المؤسسة والتي قد تؤثر على الاداء الحالي أو المستقبلي وكيفية ادارة ومواجهة هذه المخاطر.

6-2 طبيعة وماهية مخاطر الائتمان: المفهوم -المسببات

تشير **مخاطر الائتمان** الى عدم قدرة المقرض علي السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت من حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقرض وتعثره عن القيام باعماله بشكل منتظم ومن ثم العجز عن سداد التزاماته في الموعد المحدد (السلوادي ومشاركة، 2020)،، وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية ببساطة على انها احتمال فشل المقرض المصرفي أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (BCBS,1999). وفي نفس السياق عرفها (Akram and Rahman (2018) بأنها مخاطر الخسارة الاقتصادية الناشئة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، كما عرفها (مرزوق واخرون،2020) بانها المخاطر المرتبطة بالانشطة الاقراضية للبنك سواء كانت تلك الانشطة في شكل ائتمان نقدي أو تعهد ايجاري، وتنشأ تلك المخاطر اما باسباب ترجع للمدين بتوقفه عن الوفاء بالتزاماته مع البنك طبقاً للشروط المحددة، أو بسبب البنك نفسه من خلال التركيز الائتماني للبنك في فئات او أنشطة محددة، أو بسبب فشله في تحديد جودة القروض وما يترتب عليها من عدم تكوين مخصصات كافية ومن ثم تعريض أموال المودعين للخطر، وفي ذات السياق اشار (Bhattacharya et al.,2020,p3) أن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة من فشل السداد للمقرض أو عدم الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب بناءً على جدول السداد المتفق

عليه، ويضيف (Mukhtarov et al. (2018) أن مخاطر الائتمان لاترتبط بقيمة برأس المال فقط وانما يمكن تعريفها بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس المال للبنوك بسبب التأخر في سداد الديون وعدم سدادها من قبل العملاء، ويتفق (Duong and Huong (2017 مع وجهة النظر هذه حيث يري أن مخاطر الائتمان تتعلق بالفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في الوقت المحدد طبقا لعقد الائتمان حيث ان التأجيل في الدفع في حد ذاته يعتبر أحد درجات مخاطر ائتمان وفي أسوء الحالات تكون مخاطر الائتمان عبارة عن الفشل التام في الدفع، ويرى (Bhattacharya (2020) أن Expected Loss الخسارة المتوقعة لا تشكل مخاطر ائتمان إذا لم يكن هناك عدم يقين بحيث أن المستويات المتوقعة تساوي الخسائر الفعلية - وغالبا لا يحدث ذلك في الواقع العملي - حيث ينظر الي الخسارة المتوقعة في تلك الحالة على أنها تكلفة متوقعة يجب اخذها في الاعتبار عند تسعير القروض، بينما تكون Unexpected Loss الخسارة الغير متوقعة هي الجوهر الحقيقي لمخاطر الائتمان.

وفيما يتعلق بتحديد العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان أشار (Jalilian et al. (2019 الى أن من أهم العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان تتمثل في التقييم السيء لجودة وقدرة المقترض على سداد القرض و كذلك انخفاض قدرة البنك على ادارة محفظة القروض بشكل جيد، ويرى (منصور، 2018، ص390) ان مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية في تغيرات الاوضاع الاقتصادية بشكل عام كاتجاه نحو الركود او الكساد مثل ما حدث في ازمة كورونا 2020 او انهيار غير متوقع في اسواق المال تغيرات في حركة السوق تؤثر سلبا على الطرف المقابل، اما العوامل الداخلية تتمثل في ضعف ادارة الائتمان والاستثمار بالبنك، وعدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة وعدم متابعة المخاطر وادارتها بشكل جيد، ويضيف (عبدالرحمن والصعيري، 2018، ص152) تقسيما اخر لمسببات حدوث مخاطر الائتمان، حيث ان مخاطر الائتمان يمكن ان ترجع الي ثلاث مسببات رئيسية، اما بسبب العميل سواء كان ذلك بارادته او غير ارادته، أو بسبب البنك مثل تدني جودة شروط الائتمان، وضعف دراسة الموقف الائتماني للعميل، ونقص الكفاءة والمهارة في ادارة محافظ الائتمان، واما لاسباب خارجية وهي تكون خارجة عن ارادة البنك والعميل كالظروف السياسية والاقتصادية وخير شاهد على ذلك أزمة فيروس Covid -19 في عام 2020 وما تبعها من تاثير على تعثر بعض العملاء في السداد.

وعلى نحو آخر اتفقت العديد من الدراسات السابقة على سبيل المثال (Sandada and Kanhukamwe,2016: Garr:2013: Gila-Gourgour and Nikolaidou,2017 Morina,2020: Havidz and Obeng-Amponsah,2020) أن أهم العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان تتمثل في كلا من: **العوامل المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي**: وهي تلك العوامل التي لها تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم ومعدل البطالة، وأسعار الفائدة، ومعد الاستهلاك المحلي، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، ومستويات الاسعار، حيث ان تلك العوامل لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان، حيث تشير تلك الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتغيرة، وكذلك علاقة ايجابية بين التضخم والبطالة وسعر الفائدة على القروض المتعثرة، كما تعتبر **العوامل المرتبط بالاقتصاد الجزئي** أحد المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل القدرة المؤسسية المحدودة، وسياسات الائتمان غير الملائمة، وأسعار الفائدة المتقلبة، وسوء الإدارة، والقوانين غير الملائمة، وانخفاض مستويات رأس المال والسيولة، والإقراض المباشر، والترخيص الضخم للبنوك، وضعف ضمان القروض، والتراخي في تقييم الائتمان، وممارسات الإقراض السيئة، والتدخل الحكومي وعدم كفاية الإشراف من قبل البنك المركزي، كما تشير تلك الدراسات الى **العوامل الخاصة بالبنك** كأحد العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل هيكل ملكية البنك، ونفقات التشغيل، نمو الائتمان، الربحية، وكفاءة الإدارة، وتكوين الودائع وجودتها، وجودة الأصول، ورأس المال والحجم، ومتطلبات احتياطي البنك، كما تشير تلك الدراسات كذلك لو جود تأثير **للعوامل المرتبطة بالصناعة المصرفية** على مخاطر الائتمان مثل درجة المنافسة و التطورات المستمرة في القطاع المالي، حيث تشير تلك الدراسات الى أن المنافسة مفيدة للقطاع المصرفي حيث أن المنافسة المتزايدة تشجع البنوك على تحمل المزيد من المخاطر المتنوعة، مما يجعل النظام المصرفي أقل هشاشة أمام الصدمات، وكذلك فان التطورات المالية للصناعة المصرفية مثل رفع كفاءة عمليات الوساطة المالية وغيرها من المتغيرات الاخرى لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان.

وفي ضوء ماسبق يري الباحث أنه يمكن تعريف مخاطر الائتمان على "أنها حالة من التهديد أو الشك لحدوث خسارة غير متوقعة للعمليات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء بسبب انخفاض قدرة العميل جزئيا أو كليا على سداد الفائدة و أصل الدين طبقا لشروط عقد الائتمان في الوقت المحدد".، ويرجع الباحث انخفاض قدرة العميل على السداد كليا أو جزئيا اما لاسباب

ترجع للعميل نفسه وعملياته التشغيلية وإخلاله بشروط استخدام الائتمان، أو لأسباب خارجه عن إرادته مثل الظروف السياسية والاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والأسعار والبطالة وغيرها من العوامل الأخرى، أو لأسباب ترجع للبنك نفسه وإفراطه في منح الائتمان بجودة منخفضة ونقص الكفاءة والمهارة في إدارة محافظ الائتمان.

3-6 خصائص مخاطر الائتمان وأهم أنواعها

تعد مخاطر الائتمان احد أهم المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك حيث أنها ترتبط بكافة أنشطة البنك سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر حيث انها متداخلة ومتشابكة مع معظم اعمال البنك، كما انه يرتبط حدوثها باطراف وعلاقات متعددة، وترتبط تلك المخاطر باحتمالية الخسارة الناشئة عن عدم قيام المقترض أو الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته على السداد كلياً او جزئياً للفائدة واصل المبلغ في الوقت المحدد طبقاً لشروط عقد الائتمان (Spuchlákova et al (2015)، وتتوقف قيمة تلك الخسائر الائتمانية على احتمالات تعثر العميل في السداد والتي تحتاج الى تقييم حالته باستمرار للوقوف على الحالة الحقيقية للموقف الائتماني للعميل (Corelli (2019، وتنشأ تلك المخاطر الائتمانية بسبب العديد من العوامل منها مايرتبط بالعميل نفسه وانخفاض قدرته على السداد، وبعضها قد يتعلق بالبنك نفسه مثل انخفاض جودة محفظة القروض لدي البنك و انخفاض كفاء ادارة الائتمان، أو قد يكون بسبب المتغيرات السياسية و الظروف الاقتصادية المحيطة، ويتطلب مثل هذا النوع من المخاطر الدراسة والتحليل الجيد لكافة ابعاد العمليات الائتمانية وبخاصة تحليل الموقف الائتماني للعميل باستمرار لاحتمالية تغيير الحالة الائتمانية للعميل بمرور الوقت، مع اتباع أحدث اساليب التحوط الممكنة والتي تساهم في الحد من تلك المخاطر، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم السمات الرئيسية للمخاطر الائتمانية على النحو التالي (هميسة، 2018، ص 78).

- أنها مخاطر ذات طبيعة مركبة ومتشابكة: حيث تنشأ تلك المخاطر من مصادر مختلفة تمثل اطرافاً متعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض، وتتعدد اسباب حدوثها فقد تكون بسبب العميل او طرف مقابل للعميل او البنك نفسه او الظروف المحيطة.
- مخاطر متغيرة دائماً: حيث تتغير تلك المخاطر ودرجتها باستمرار نظراً لتأثرها بالعديد من العوامل، فقد تزداد درجتها او تقل مع تغير الظروف المحيطة او الاسباب المؤدية اليها.

- **مخاطر قائمة دائما:** حيث ان تلك المخاطر قائمة دائما طالما كان هناك ائتمان ولا يمكن ان تزول الا بانتهاء عقد الائتمان، ولكن يمكن ادارتها بشكل جيد والتحوط لها بالشكل الذى يساهم فى الحد من حدوث تلك المخاطر.
- **مخاطر احتمالية الحدوث:** حيث انها ترتبط باحتمالية فشل العميل فى الوفاء بالتزاماته فى الوقت المحدد طبقا لشروط العقد.
- **ترتبط بالخسارة الغير متوقعة:** حيث يرى الباحث ان الخسارة اذا امكن توقعها لا تعتبر مخاطر ائتمان وانما من الممكن احتسبها من تكاليف الائتمان، اما المخاطر الائتمانية ترتبط بشكل اكبر بالخسارة لغير متوقعة.
- **لا ترتبط باصل المبلغ فقط وانما بالفوائد وأصل المبلغ معا:** حيث ان الفوائد هى العائد ينتظره البنك فى المستقبل نتيجة دفع مبلغ مالى للعميل فى الوقت الحاضر ومن ثم فالخسائر الائتمانية ترتبط باصل الدين والعائد منه.
- **يمكن ادارتها والتحكم فيها:** من خلال استخدام اساليب التحوط المختلفة والادارة القوية والفعالة للمخاطر والتي تساهم فى تدنية تلك المخاطر الى اقل حد ممكن.

وعلى الرغم من أهمية النشاط الائتماني للبنوك باعتباره أحد المصادر الرئيسية لارباح البنك، الا أن عوائد ذلك النشاط شديدة الانحراف بطبيعتها، حيث ينطوي ذلك النشاط على العديد من المخاطر والتي تتضمن احتمالية تكبد البنك للعديد من الخسائر بسبب احتمالية تعثر العميل عن السداد طبقا لشروط العقد، وتبع تلك المخاطر من أنواع مختلفة من المقترضين مثل الحكومة أو الأسر أو الشركات أو المؤسسات المالية غير المصرفية أو البنوك عندما تقترض من بنوك أخرى، ويرى Ramlall (2018, p32) أن مخاطر الائتمان مخاطر الائتمان يمكن أن تنقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية طبقا للمصدر المسبب لتلك الخسارة وتتمثل فى الاتي: **مخاطر ائتمانية ناتجة عن تعثر المقترض، مخاطر ائتمانية ناتجة عن تعثر الطرف المقابل، مخاطر الائتمانية بسبب تخفيض التصنيف الائتماني،** لذا يكون من الضروري إجراء تقييمات منتظمة باستمرار لهؤلاء المقترضين للتخلص من أي مخاطر ائتمانية كامنة تؤثر فى النهاية على النظام المصرفي وفي نهاية المطاف على سلسلة كاملة من النظام المالي.

ومن جهة اخري يري (2012) Tarantino and Cernauskas أن المخاطر الائتمانية تتضمن عدة أنواع من المخاطر تتمثل أهمها في: **مخاطر التعثر (Deafult Risk)**: وهي المرتبطة بعدم قدرة المقرض على السداد، و**مخاطر التركيز (Concentration risk)**: وهي المخاطر المرتبطة بأي تعرض منفرد أو مجموعة تعرضات مع إمكانية إحداث خسائر كبيرة بما يكفي لتهديد العمليات الأساسية للبنك، و قد ينشأ في شكل تركيز أحادي الاسم أو تركيز في صناعة معينة، و**مخاطر الدولة (Country risk)**: وتشير الى مخاطر الخسارة الناشئة عن قيام دولة ذات سيادة بتجميد مدفوعات العملات الأجنبية (مخاطر التحويل/ التحويل) أو عندما تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها (المخاطر السيادية)، ويضيف (عبدالرحمن و الصعيري، 2018، ص 153) أن مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي يمكن تصنيفها الى نوعين رئيسيين، يتمثل النوع الاول في: **المخاطر العامة (النظامية)** مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الكساد، مخاطر السوق والمتمثلة في تغيرات الاسعار والتي تؤثر على قدرة العميل على السداد، ويتمثل النوع الثاني في **المخاطر الخاصة (الغير نظامية)** وهي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان نتيجة لاسباب تتعلق بالبنك أو بالمقرض.

ومن وجهة نظر اخري يري (2010) Laurentis et al أن مخاطر الائتمان يمكن تصنيفها الى عدة أنواع مختلفة تتمثل أهمها في الاتي:

- **مخاطر التعثر (Deafult Risk)**: وتعني عدة قدرة المقرض على سداد الالتزامات (وتسمى أيضًا مخاطر الطرف المقابل، ومخاطر المقرض وما إلى ذلك، مع وجود اختلافات طفيفة في المعنى).
- **مخاطر التعرض (Eposure Risk)**: ترتبط مخاطر التعرض بالزيادة المحتملة في التعرض في وقت التخلف عن السداد مقارنة بالتعرض الحالي.
- **مخاطر الاسترداد (Recovery Risk)**: ترتبط مخاطر الاسترداد باحتمالية حدوث ذلك في حالة التخلف عن السداد، يكون المبلغ المسترد أقل من المبلغ الكامل المستحق.
- **مخاطر الهجرة (Migration risk)**: تشير تلك المخاطر الى تغيير جودة الائتمان من خلال هجرة التصنيف الائتماني والانتقال الى تصنيف آخر والذي ينطوي على احتمالية انخفاض التصنيف الائتماني للاصول المعرضة للخطر.

- **مخاطر الانتشار (Spread Risk):** تنشأ تلك المخاطر في حالة تضمين المراكز المعرضة لمخاطر الائتمان في دفتر التداول وتم تقييمها بأسعار السوق، ونشر ذلك الائتمان للمستثمرين، ثم يتبين بعد ذلك أن ذلك الائتمان ليس مرتفعاً بما يكفي لتبرير الاستثمار في هذا القرض أو السند المعين مقابل الاستثمارات الأخرى ذات مخاطر التخلف عن السداد، ومن ثم يتم خفض قيمة أو إعادة تقييم قيم التعرض الحالية وفقاً لذلك، تسمى هذه المخاطر بمخاطر الانتشار، وقد تحمل في طياتها أيضاً توليد مكاسب.
- **مخاطر سيولة الأصول (Liquidity Risk):** حيث أكدت الأزمة المالية الأخيرة على وجود مخاطر إضافية (مخاطر سيولة الأصول) تتعلق بإمكانية أن يصبح السوق أقل سيولة وأنه يجب بيع التعرضات الائتمانية، مع قبول قيم أقل من المتوقع.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن المخاطر الائتمانية تتضمن على العديد من التصنيفات والتي تختلف باختلاف الأطار المفاهيمي لذلك المفهوم، ووجهة النظر في تناول مفهوم تلك المخاطر، إلا أن كل الأدبيات التي تناولت تلك المخاطر ركزت على ضرورة الاهتمام بدراسة وتحليل تلك المخاطر والتحوط منها بالشكل الذي يساهم في التخفيف من تلك المخاطر.

6-4 طبيعة وماهية مخاطر السيولة: (المفهوم - المسببات - الأنواع)

تعرف السيولة بأنها هي قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة (BCBS, 2008, P1)، لذا فإن أي خلل في قدرة البنك على الوفاء بتلك الالتزامات يعرضه لما يعرف بمخاطر السيولة، حيث تشير تلك المخاطر إلى عدم القدرة على تمويل الأصول وسداد التزاماتها عند استحقاقها (Ghenimi et al (2020, p 66). وفي نفس السياق عرف (Abdul-Rahuman et al. (2018, P28)، مخاطر السيولة بأنها مخاطر فقدان الإيرادات المتوقعة التي يواجهها المستثمرون نتيجة للسحب المفرط والمبكر من قبل المودعين. وعلى نحو آخر يعرف (Mohamed et al. (2020, P3) مخاطر السيولة على أنها مخاطر الفشل في شراء أو بيع الأصول بسعر السوق عند الحاجة، حيث يتبنى ذلك التعريف تصنيف مخاطر السيولة إلى فئتين: تمويل مخاطر السيولة ومخاطر سيولة السوق، فبينما تحدث مخاطر سيولة السوق نتيجة عدم قدرة البنوك على بيع أصولها غير السائلة بسعر السوق في غضون مهلة

قصيرة، فإن تمويل مخاطر السيولة يشير إلى عدم قدرة البنوك على تغطية احتياجات السيولة لمقدمي الأموال، ويعرفها (البنك المركزي المصري، 2011، ص 3) بأنها هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة البنك على تمويل أى زيادة فى الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف فى بعض الأصول المملوكة له، أو امكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير بالشكل الذي ينتج عنه تكبد خسائر رأسمالية.

وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة للعديد من الاسباب من اهمها السلوك الغريب للسحب المفاجيء والغير متوقع للمودعين وخاصة من الشركات والمؤسسات والذين قد يسحبون فجأة الاموال من البنك دون سابق انذار، الامر الذي يؤدي الى ضغوط شديدة على سيولة البنك، كما تمثل حالة عدم اليقين في ممارسة الخيارات من قبل المودعين لأجل في تواريخ الاستحقاق الذين يمكنهم إما تجديد الودائع المستحقة لمدة أخرى أو سحبها أحد الاسباب الاخرى التي قد تشكل ضغطا على سيولة البنك فى حالة عدم تطابق تجديد الودائع لأجل من قبل العديد من العملاء مع الاتجاه التاريخي لنمط التجديد، كما قد تنشأ مخاطر السيولة أيضًا من الانقطاعات المفاجئة في التدفق المتوقع للأموال بسبب توقف أقساط السداد من قبل المقترضين على التزامات قروضهم أو فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالالتزامات التعاقدية في تواريخ السداد (GHOSH (2012,P294).

وفى نفس السياق أشار (البنك المركزي المصري، 2011) الى أن مخاطر السيولة يمكن أن تنشأ من مصادر مختلفة، حيث قد تنشأ تلك المخاطر اما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية، أو مزيج بينهم، وفى ضوء ذلك تتمثل أهم الاسباب التي يمكن أن تؤدي لحدوث مخاطر السيولة فى الاتي:

- ❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات على سبيل المثال عندما يقوم المودعين بسحب إبداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول المقابلة لعمليات السحب المفاجئ.
- ❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

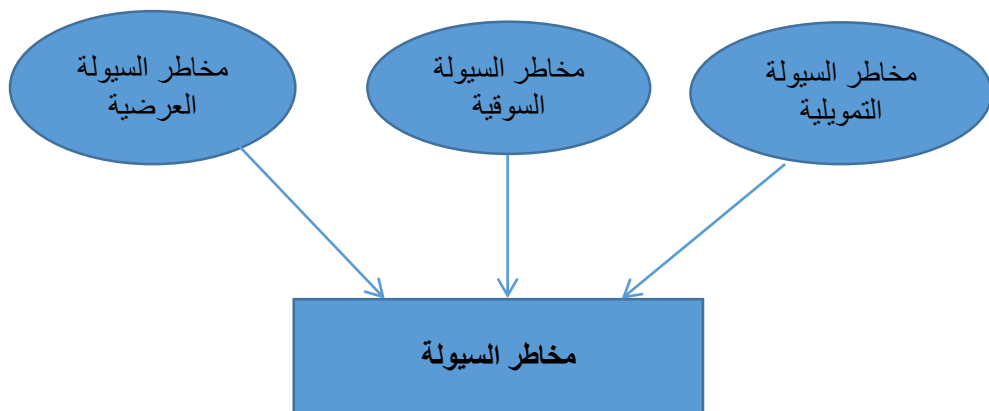
❖ قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب أن يفترض البنك أموال إضافية

ويضيف (يوسف، 2018، ص 372) أن مخاطر السيولة ترجع للعديد من الاسباب منها ضعف تخطيط السيولة، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث اجال الاستحقاق، وكذلك سوء توزيع الاصول على الاستعمالات بدرجات متفاوتة مما يؤدي لصعوبة في تسليها، وكذلك التحول المفاجيء الى بعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية، والازمات الحادة التي تنشأ في اسواق المال، وينعكس ذلك على تعرض البنك لاحد أنواع مخاطر السيولة الثلاث: مخاطر السيولة التمويلية، ومخاطر سيولة السوقية، ومخاطر السيولة العرضية، ويتفق ذلك مع نفس تقسيم البنك المركزي لانوع مخاطر السيولة وهي على النحو الاتي(البنك المركزي المصري، 2011):

مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك

■ **مخاطر السيولة السوقية:** تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن احد أصوله وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).

■ **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.



شكل 2: يوضح أنواع مخاطر السيولة

المصدر: اعداد الباحث

5-6 ماهية و مفهوم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي على الرغم من كثرة استخدام ذلك المفهوم في الآونة الأخيرة، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد يحظى بقبول عام لمفهوم الاستقرار المالي لذلك القطاع و كيفية قياسه، ويرجع ذلك إلى عدم وجود نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي حيث أنه لا يزال في مرحلته الأولى من التطوير والممارسة، مقارنةً، على سبيل المثال، بتحليل النقد. و/أو استقرار الاقتصاد الكلي (Swamy, 2014, P26)، كما يرجع صعوبة وجود تعريف محدد للاستقرار المالي وقياسه إلى تعقيد النظم المالية الحديثة فضلاً عن الاتجاهات العالمية، وارتباط الاستقرار المالي بشروط متعددة الأبعاد مرتبطة بحسن سير الأنظمة المالية (Lassoued 2018, P526).

وعلى الرغم من ذلك قدم الفكر المالي والاقتصادي عدداً من المفاهيم للاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتي يمكن تناولها أهمها على النحو التالي:

يعرف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بأنه قدرة البنوك على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لكافة الأطراف المتعاملة مع البنك، من خلال محفظة استثمارية متنوعة المخاطر والاجال والعوائد مع احتفاظ البنك بسيولة تمكنه من مواجهة الاحتياجات الطارئة للعملاء (عبدالسلام، 2017، ص 69).

كما وصف البنك المركزي الاوربي الاستقرار المالي بأنه حالة يكون فيها النظام المالي لديه القدرة على تحمل الصدمات دون التسبب في اضطراب كبير (Oktaviyanti and Purnawan 2019,P331). ويجادل Ramlall,(2018) إلى وجود نهج ثلاثي الأبعاد للاستقرار المالي للأسواق المالية وهي القدرة على تخصيص الموارد بكفاءة والقدرة على إدارة المخاطر؛ والقدرة على امتصاص الصدمات.

ووفقا لما ورد بالادب المالي والاقتصادي في اطار تعريف الاستقرار المالي للبنوك، نجد تبني مذهبين اساسيين للكتاب في تعريف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، حيث يتبنى المذهب الاول الاشارة الى مفهوم الاستقرار المالي بشكل مباشر، بينما يتبنى المذهب الثاني تعريفه بأنه الحالة المعاكسة لعدم الاستقرار المالي Instability، وفي ضوء ذلك يؤكد أنصار المذهب الاول أن الاستقرار المالي للقطاع المصرفي يعتمد أداء البنك واستقراره على المعرفة والتكنولوجيا التي يمتلكها، لذلك، من الضروري تحديد الدافع لخلق القيمة وتأثيرها على الاقتصاد والأداء المالي واستقرار البنوك فوق كل شيء، ويجادل أنصار المذهب الثاني بأن الاستقرار المالي هو الحالة المعاكسة لعدم الاستقرار المالي، حيث أن عدم استقرار الأوضاع المالية Instability يحدث بسبب التصنيف المالي وعدم القدرة على جمع الأموال لأغراض الاستثمار من المدخزين إلى المقرضين(Ullah et al (2021,P3). وفي نفس الاتجاه اشار(عثمان وصالح،2021، ص11) الى أن عدم الاستقرار المالي Instability يشير الى ضعف الاداء بسبب التقلبات في أسعار الاصول المالية، وعدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزامتها.

وعلى نفس المنوال يحدد(Brunnemeier(2009) بأن عدم الاستقرار المصرفي bank instability هو الموقف الذي تدخل فيه البنوك في ولاية قضائية معينة في أزمات خلال فترة محددة، مما يشير إلى أن الاستقرار في الصناعة المصرفية يشبه حالة تشغيلية خالية من أزمة كبيرة. بينما يري آخرون (عبداللطيف، 2017) أن حالة عدم الاستقرار المصرفي هي التي ترتبط بتعثر البنك، وهي تلك المرحلة التي وصل البنك فيها الى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل او مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها الى مستوى اشهار افلاسه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير، او تحقيق خسائر متتالية سنة بعد اخرى مما يجعله مضطرا ي ايقاف نشاطه من حين الى اخر.

وفى نفس السياق أشار (سليمان، 2020، ص1096) الى أن الاستقرار المالى للقطاع المصرفي يشير الى "قدرة البنك على تحمل الاحداث السلبية مثل تغييرات السياسات الرئيسية، وتحرير القطاع المالى والكوراث الطبيعية"، كما يعرف الاستقرار المالى للقطاع المصرفي بأنه تمكن المؤسسات المصرفية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية والتي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية (صابر، 2019، ص35). وعلى نحو مختلف يري (Al Salamat and Al-Kharouf (2021, P25) بأن تحليل الاستقرار المالى لا ينبغي أن يقتصر على النظر فقط في الاضطرابات المحتملة، ولكن أيضا إلى درجة استيعاب النظام المالى. وعلى وجه التحديد، يجب مراعاة العوامل المختلفة التي يمكن أن تخفف أو تمتص الصدمة. ومن أمثلة تلك العوامل حجم احتياطات رأس المال، وثائق التأمين (إعادة التأمين)، وكفاية جدران الحماية، وشبكات الأمان والأنظمة البديلة.

ويعرف (محمد والياس، 2020، ص 231) الاستقرار المالى للقطاع المصرفي بأنه "الحالة التى يكون فيها النظام البنكي قادر على تخصيص موارده بكفاءة بين الانشطة وادارة وتحديد المخاطر المالية ويمتص الصدمات" ويضيف (Abaidoo et al (2021) بأن الاستقرار المالى المصرفي يشير إلى حالة من الظروف التشغيلية للمؤسسات المالية (البنوك) مع الحد الأدنى نسبيا من عدم القدرة على التنبؤ وانخفاض مستوى التعرض للصددمات.

وفى ضوء ماسبق يستخلص الباحث عدم الاتفاق على تعريف محدد يحظي بقبول عام لمفهوم الاستقرار المصرفي، نظرا لتعدد وجهات النظر والتباين الرؤي التى يتم من خلالها النظر الى الاستقرار المالى المصرفي، فمنهم من يربط الاستقرار المالى المصرفي بالاستقرار المالى للنظام المالى ككل، ومنهم من يربط ذلك المفهوم بالحالة التى لا يكون فيها عدم استقرار اى انه حالة معكاسة لعدم الاستقرار المالى، ومنهم من يربط مفهوم الاستقرار المالى بمدي تجنب القطاع المصرفي لوصوله الى مرحلة التعثر

6-6 أهمية الاستقرار المالى للقطاع المصرفي

يلعب الاستقرار المالى بشكل عام دور هاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم النظام المالى المستقر فى خلق بيئة ملائمة للاستثمار ودفع عجلة الانتاج من خلال قدرته على جذب مزيد من المستثمرين فى ظل بيئة مالية امنة ومستقرة، لذا فان الحفاظ على الاستقرار المالى

أصبح هدفا أساسيا وذو أولوية قصوي لوضعي السياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النظام الاقتصادي لاهدافه والحفاظ على استقراره (Atellu et al ,2021,P514).

كما تتبع أهمية الاستقرار المالي من دوره الكبير في تحقيق استقرار جميع مكونات النظام المالي فضلا عن تحقيق الاستقرار المالي لاسواق المال والانشطة المرتبطة بها، والحد من الوقوع في الازمات والاثار السلبية لها، وخير شاهد على ذلك الاثار السلبية للالزمة المالية العالمية في عام 2008 على كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وسرعة وقوة انتشار عدوي تلك الازمات الى معظم دول العالم، وما ترتب عليها من انهيار العديد من المؤسسات وافلاسها والتي لم يكن متوقع لها هذا المصير، وبخاصة المؤسسات المالية، وذلك نتيجة عدم القدرة على مواجهة الاختلالات وتحمل الصدمات، ومن هنا أصبح هدف تحقيق الاستقرار المالي هدفا اساسيا تضعه كافة دول العالم ضمن اولويات اهدافها (الشاذلي، 2014، ص1).

ويري (Ramlall, 2018) أن موضوع الاستقرار المالي يحظى ابهتمام بالغ من كافة دول العالم نتيجة لارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم القدرة على تحمل الصدمات ومواجهة الازمات، وفي نفس السياق يضيف (سليمان، 2020، ص ص 106-1097) بأن أهمية تحقيق الاستقرار المالي تتبع من تأثيره على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان عدم توافر الاستقرار المالي يكون له انعكاسات سلبية على اقتصاديات اى دولة وعلى وجه التحديد حدوث انكماش اقتصادي وامكانية التعرض للازمات، كما تتبع أهمية الاستقرار المالي من أن عدم تحقيقه يساهم في التهديد بسقوط العديد من الكيانات الكبيرة وافلاسها مثل ماحدث في الالزمة المالية الاخير عام 2008، كما يساهم الاستقرار المالي في الحد من الاضطرابات التي تتعرض لها الاسواق المالية مقارنة بعد تحقيقه، والمساهمة في حل العديد من المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة البطالة، حيث ان توافر الاستقرار المالي له تاثير كبير على سوق العمل وتوفير مزيد من فرص العمل مقارنة بعدم وجوده بل وعلى العكس فان عدم الاستقرار المالي يساهم في تفاقم مشكلة البطالة.

وعلى صعيد القطاع المصرفي يشكل الاستقرار المالي لهذا القطاع دروا اساسيا في تحقيق الاستقرار المالي الكلي، وتتبع أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من أهمية الدور الكبير لذلك القطاع في اقتصاديات اى دولة، حيث يقوم القطاع المصرفي بالعديد الادوار المهمة في اقتصاديات الدولة مثل حشد وتعبئة والمدخرات المحلية والاجنبية ، وتمويل الاستثمار، فضلا عن كونه حلقة

اتصال قوية بالعالم الخارجي، ودوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة، لذا فان الحفاظ على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي أصبح احد الشروط الاساسية للاداء الفعال لاقتصاديات السوق، وفي ضوء ذلك تهتم البنوك المركزية والسلطات الإشرافية وسلطات سياسة الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً بشكل خاص بتقييم ورصد استقرار القطاع المصرفي (Rushchyshyn et al (2021).

كما تتنبأ أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من دوره الكبير في تعزيز قدرة النظام البنكي على تخصيص موارده بكفاءة بين الأنشطة وإدارة وتحديد المخاطر المالية والقدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصددمات الخارجية أو في حال تراكم الإختلالات(محمد والياس، 2020، ص231)، ويضيف (Barra and Zotti (2020) بأن الاستقرار المالي للبنوك يعزز من قدرة البنوك على المنافسة، وتحقيق مزيد من الأرباح، مع تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ومن ثم الحد من احتمالية التعثر لتلك البنوك وزيادة قدرتها على الاستمرار.

6-7 محددات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يعتبر الاستقرار المالي أحد المحددات الرئيسية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ويشكل استقرار القطاع المصرفي أحد المرتكزات لاستقرار النظام المالي، حيث يلعب ذلك القطاع دوراً حيوياً في اقتصاديات كافة الدول المتقدمة والنامية، و يعتبر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بمثابة مؤشر قوي لقدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية (Sarpong- Kumankoma et al 2020)، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع مؤخراً بعد كثرة التعرض للعديد من الازمات مثل الازمة المالية 2008 واثارها السلبية على القطاع المصرفي، وعدم قدرته على تحمل الصدمات الناتجة عن تلك الازمة، ومنذ ذلك الحين أصبح الاستقرار المالي لذلك القطاع هدفاً أساسياً ومحوراً لاهتمام البنوك المركزية في كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تسعى الى تحقيقه، وفي ضوء ذلك يقوم صندوق النقد الدولي بإصدار تقارير دولية حول الاستقرار المالي العالمي، وكذلك تهتم البنوك المركزية في تلك الدول بإصدار تقارير دورية حول مستويات الاستقرار المالي لتلك الدول (Al Salamat and Al-Kharouf (2021).

وتختلف مستويات الاستقرار المالي بشكل عام باختلاف العديد من العوامل التي تؤثر في درجة ذلك الاستقرار، وفي ضوء ذلك يشير (Donath and Cimas (2008,P32-34) الى أن الاستقرار المالي يتوقف على مجموعة من العوامل، وتتمثل أهم تلك العوامل في **العوامل المرتبط**

بالاقتصاد الكلي : مثل مدي توافر اقتصاد كلي موجهة نحو النمو المستدام، استقرار الاسعار، توافر المالية العامة السليمة مثل أن تكون مستويات الدين والعجز العام مستدامة ومعتدلة ومتنوعة، ومدي توفر مستوى كاف من الادخار الوطني، ومدي كفاية واتساق أدوات سياسة الاقتصاد الكلي مع نظام سعر الصرف، كما يتوقف تحقيق الاستقرار المالي الكلي على مدي توافر المتطلبات الهيكلية في **الاقتصاد الحقيقي :** مثل وجود سياسات وانظمة ضريبية مستقرة، أسواق فعالة وتنافسية ومرنة ، كما يتوقف تحقيق الاستقرار المالي الكلي على البنية التحتية المؤسسية للأسواق المالية، حيث إن توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، والقدرة على الاستجابة للحوافز والقدرة على تنفيذ المعاملات المالية بكفاءة، كلها تعتمد على جودة عدد من اللبانات الأساسية للبنية التحتية التي تدعم الأداء الفعال للسوق.

وعلى صعيد القطاع المصرفي يشير(سليمان، 2020، ص ص 1098-1099) الى وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحقيق الاستقرار المالي، وتتمثل أهم هذه العوامل في كلا من:

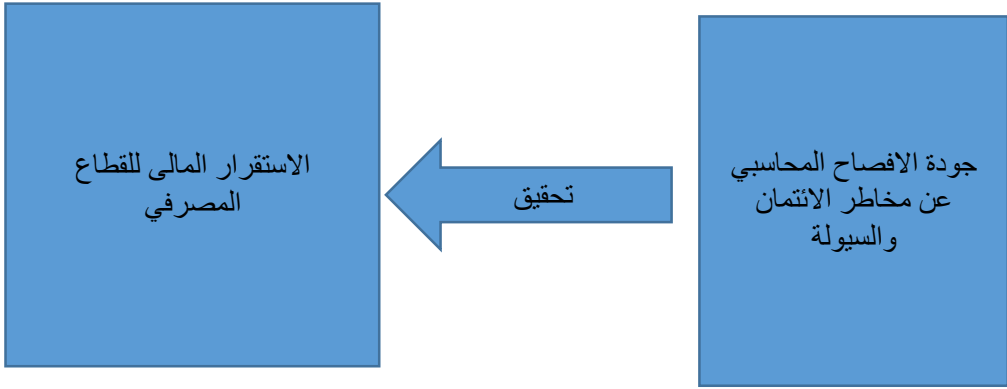
- **الناتج المحلي الاجمالي:** حيث ان زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي له تاثير على تحقيق الاستقرار المالي، فزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي تؤثر على زيادة الطلب على أصول البنك، وكذلك ينعكس على زيادة الطلب على الائتمان وزيادة أرباح البنوك.
- **التضخم:** حيث ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى ضعف القوي الشرائية لدي المستهلكين، ومن ثم يميلون الى سحب مدخراتهم من البنوك بسبب انخفاض القوة الشرائية، ومن ثم تتخفف قدرة البنوك على منح مزيد من القروض بسببقله الاموال المتاحة لديهم.
- **أسعار الفائدة:** حيث تؤثر أسعار الفائدة على البنوك من ناحيتين، الاولى احتمالية تعثر العملاء في تسديد قروضهم ومن ثم تحقيق البنوك لمزيد من الخسائر، كما أن انخفاض سعر الفائدة أكثر من اللازم تؤثر على انخفاض أرباح البنوك، ومن ثم فان تحقيق قدر من التوازن في أسعار الفائدة يساهم في تحقيق نوع من الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.
- **أسعار الصرف:** حيث أن تغييرات سعر الصرف يكون لها تاثير على اداء البنوك وربحياتها، لذا ان نظام سعر الصرف واستقراره يكون له تاثير كبير على الاستقرار المالي للبنوك.

- **العولمة المالية دون الاستعداد الكافي لها** : حيث ان التحرير المالي للقطاع المصرفي فى ظل عدم توافر قواعد الرقابة الجيدة يهدد القطاع المصرفي بتعرضه للعديد من المخاطر والازمات، كما ان زيادة حدة المنافسة العالمية بين البنوك قد يدفعها نحو مزيد من الأنشطة التى بها درجة عالية من الخطورة بالشكل الذى يهدد استقرار القطاع المصرفي.

وفى نفس السياق يضيف (Diaconu and Oanea (2015) بان درجة استقرار القطاع المصرفي تتوقف على كلا من: **العوامل الخاصة بالبنك** والتي تتأثر بشكل أساسي بقرارات إدارة البنك (على سبيل المثال، النسب المالية الخاصة بالبنك التي تمثل هيكل الأصول وجودة الأصول، وكفاية رأس المال، الحجم والكفاءة وهيكل الملكية)، **والمحددات الخارجية**، التي تحتوي على عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الخاصة بالصناعة (مثل معدل الضريبة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وهيكل معدل الفائدة على المدى ورسمة سوق الأوراق المالية)

وعلى نحو متصل تناولت دراسة (Pham et al (2021) أهم المحددات الرئيسي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي، حيث قسمت تلك الدراسة تلك العوامل الى ثلاث مجموعات رئيسية، تتمثل **المجموعة الأولى فى خصائص البنك**: حيث عرضت الدراسة وجود مجموعة من الخصائص الرئيسية للبنك والتي تؤثر على تحقيق الاستقرار المالي منها: نسبة حقوق الملكية، حجم البنك، مستوى مخاطر الائتمان، مخصصات خسائر القروض، هيكل الملكية، معدل نمو الاصول، مدي تنوع الإيرادات، وغيرها من الخصائص الاخري التي لها تاثير على درجة الاستقرار المصرفي، وتتمثل **المجموعة الثانية فى: العوامل المرتبطة بالبيئة التنافسية للقطاع المصرفي**، ومن أهم تلك العوامل معدل الاستثمار الأجنبي، وتتمثل **المجموعة الثالثة من محددات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي فى: العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي Macroecomic Factors** ومن أهم هذه العوامل هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP، ومعدل التضخم، حيث تعتبر تلك العوامل من المحددات الرئيسية لدرجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

ويوضح الشكل التالى رقم3 يوضح العلاقة بين جودة الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسيولة وتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.



شكل3: العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسيولة وتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

المصدر: اعداد الباحث

7- الدراسة التطبيقية

تناول في هذا الجزء عرض الجانب التطبيقي للبحث متضمنا المجال التطبيقي واختبار وتحليل فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

7-1 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع البنوك المصرية التقليدية والاسلامية المدرجة في البورصة المصرية، حيث بلغ عدد هذه البنوك في 2022 عدد 12 بنك مدرج بالبورصة المصرية، ويتضمن ذلك 9 بنوك تقليدية و3 بنوك اسلامية بشكل كامل، وذلك خلال الفترة من 2015-2021 باعتبارها احدث فترة لبيانات الدراسة مما يضيف مزيد من الاهمية لحدثة فترة التطبيق.

ويوضح جدول 1: أسماء البنوك عينة الدراسة التي تم اختيارها

م	اسم البنك	النوع
1	البنك التجاري الدولي (مصر)	تقليدي
2	البنك المصري الخليجي	تقليدي
3	البنك المصري لتتمية الصادرات	تقليدي
4	بنك البركة مصر	اسلامي
5	بنك التعمير والاسكان	تقليدي
6	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	تقليدي
7	بنك فيصل الاسلامي المصري	اسلامي
8	بنك قطر الوطني الاهلي	تقليدي
9	بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية	تقليدي
10	بنك كريدي اجريكول مصر	تقليدي
11	مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر	اسلامي
8	بنوك تقليدية	اجمالي مجتمع
3	بنوك اسلامية	وعينة الدراسة
11	اجمالي عينة البنوك محل الدراسة	

المصدر: من إعداد الباحث

وقد تم تجميع بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر التالية

1- التقارير المالية للبنوك، وتم الحصول على هذه البيانات من شركة مصر لنشر المعلومات، عن الفترة من 2015-2021.

2- المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

3- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

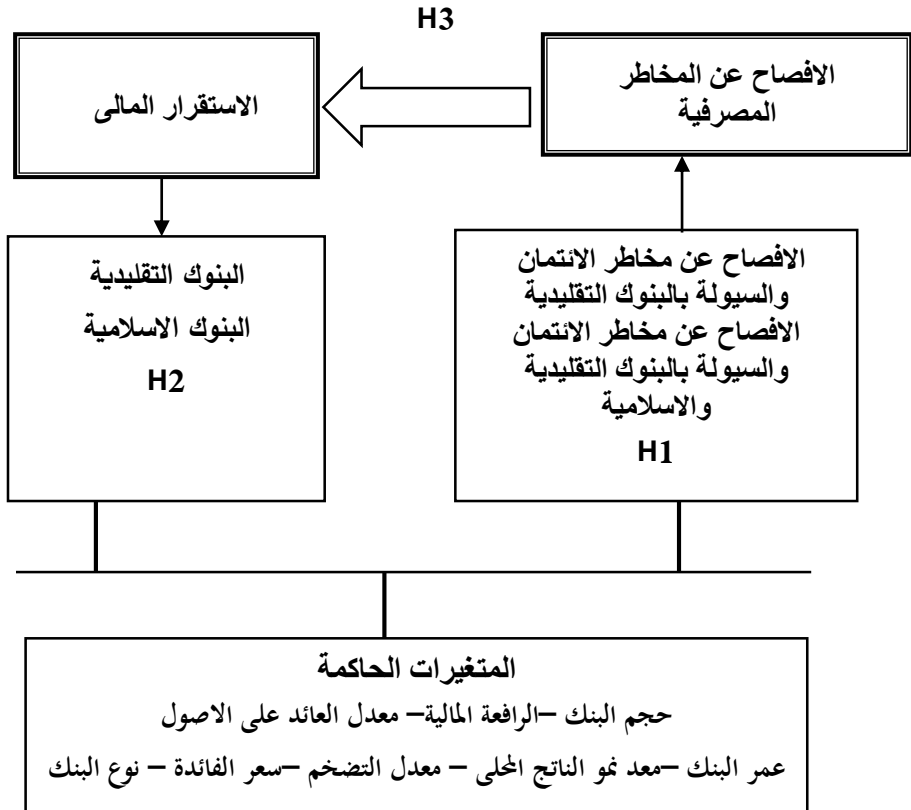
4- موقع مباشر مصر <https://www.mubasher.info/>

5- www.statista.com

6- <https://arabdevelopmentportal.com/>

2-7 متغيرات البحث

ويوضح الشكل التالي موجز لأهم متغيرات البحث



شكل 4: عرض موجز لأهم متغيرات البحث

المصدر: اعداد الباحث

7-3 عرض نتائج الاحصاءات الوصفية

يوضح الجدول 2: أهم الاحصاءات الوصفية على مستوى البنوك التقليدية والاسلامية

اسم المتغير	ترميز المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المدي	معامل الاختلاف
مخاطر الائتمان								
مؤشر القروض المتعثر	X1	77	.0742	.01	.57	.09650	.56	.009
مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض	X2	77	.0859	.01	.52	.08989	.51	.008
الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان	X3	77	.8225	.50	1.00	.18003	.50	.032
الإفصاح عن قياس مخاطر الائتمان	X4	77	.8757	.71	1.00	.11668	.29	.014
الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري	X5	77	.4827	.33	.83	.15433	.50	.024
الإفصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلي	X6	77	.2831	.00	.80	.21362	.80	.046
الإفصاح عن الجودة الائتمانية للأصول	X7	77	.7328	.43	.86	.13181	.43	.017
الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان	X8	77	.7829	.43	1.00	.13634	.57	.019
الإفصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان	X9	77	.7328	.43	.86	.13181	.43	.017
الإفصاح الكلي عن مخاطر الائتمان	X10	77	.7057	.50	.92	.11011	.42	.012
مخاطر السيولة								
مخاطر السيولة-اجمالي القروض الى الودائع	X11	77	741.4	4.0	.77	7879.1	3.7	2.03
مخاطر السيولة-نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	X12	77	719.3	.07	73.	5112.1	6.6	23.0
الإفصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها	X13	77	.5625	.19	.94	.18859	.75	.036
الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة	X14	77	.1818	.00	1.00	.27755	1.00	.077
الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر	X15	77	.1212	.00	1.00	.28050	1.00	.079

اسم المتغير	ترميز المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المدى	معامل الاختلاف
الإفصاح الكلي عن مخاطر السيولة	X16	77	.4280	.13	.88	.16974	.75	.029
الاستقرار المالي								
S-Sherrod الاستقرار المالي -	Y1	77	8.3510	4.33	30.76	3.65858	26.43	13.385
Z-Ratio Stability نسبة الاستقرار المالي	Y2	77	3.8047	-1.37	9.78	2.84873	11.15	8.115
المتغيرات الضابطة								
حجم البنك	Z1	77	9.2693	7.36	11.55	1.45378	4.19	2.113
الرافعة المالية	Z2	77	.8988	.09	.95	.09714	.86	.009
معدل العائد على الأصول	Z3	77	.0184	.00	.05	.01021	.05	.000
عمر البنك	Z4	77	34.0000	9.00	45.00	9.19525	36.00	84.553
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Z5	77	4.4000	3.30	5.60	.77409	2.30	.599
معدل التضخم	Z6	77	12.5143	5.00	29.50	7.79238	24.50	60.721
سعر الفائدة	Z7	77	13.2500	9.25	19.75	3.80443	10.50	14.474
تصنيف البنك	Z8	77	.2727	.00	1.00	.44828	1.00	.201

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الاتي:

تشير الاحصاءات الوصفية الى ان نسبة مؤشر القروض المتعثرة تراوحت بين (1%، 57%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 7% وهي نسبة الى حد ما معقولة في المتوسط، وبلغ الانحراف المعياري لمؤشر القروض المتعثرة .09، في حين بلغ المدى لذلك المتغير .56، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 0.09. وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوى منخفض للقروض المتعثرة نسبة الى اجمالي الاصول.

كما تراوحت نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض بين (1%، 52%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 8% وهي نسبة الى حد ما معقولة في المتوسط، وبلغ الانحراف المعياري لمؤشر القروض المتعثرة 08.، في حين بلغ المدي لذلك المتغير 51.، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 008. وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوي منخفض لنسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض.

وحقق مستوي الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان نسبة تتراوح بين (50%، 100%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 82% ويشير ذلك لمستوي عالي من الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان، وبلغ الانحراف المعياري لذلك المتغير 18.، في حين بلغ المدي لذلك المتغير 50.، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 03. وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوي عالي من الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان.

كما تراوح مستوي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس مخاطر الائتمان بين (71%، 100%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 87% ويشير ذلك لمستوي عالي من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس مخاطر الائتمان، وبلغ الانحراف المعياري لذلك المتغير 11.، في حين بلغ المدي لذلك المتغير 29.، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 01. وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوي عالي من الإفصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان.

وتراوح مستوي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق المدخل المعياري لمخاطر الائتمان بين (33%، 83%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 48% ويشير ذلك لمستوي متوسط من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق المدخل المعياري لمخاطر الائتمان، وبلغ الانحراف المعياري لذلك المتغير 15.، في حين بلغ المدي لذلك المتغير 50.، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 2.0 وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز

معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوى متوسط من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق المدخل المعياري لمخاطر الائتمان .

كما تراوح مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق أسلوب التصنيف الداخلى لمخاطر الائتمان بين (0%،80%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 28% ويشير ذلك لمستوى متوسط من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق أسلوب التصنيف الداخلى لمخاطر الائتمان، وبلغ الانحراف المعياري لذلك المتغير 21.، فى حين بلغ المدى لذلك المتغير 80.، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير 04. وهو ما يعكس درجة تشتت قليلة للبيانات حول متوسطها، ويشير ذلك الى تركيز معظم البيانات حول قيمة وسطها الحسابي، ويعنى ذلك اتجاه معظم عينة الدراسة نحو مستوى أقل من متوسط من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطبيق أسلوب التصنيف الداخلى لمخاطر الائتمان نظرا لقلة الاعتماد عالية مقارنة بالمدخل المعياري.

وتراوح مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة الجودة الائتمانية للاصول بين (43%،86%) للبنوك عينة الدراسة، وبلغ متوسط تلك النسبة 73% ويشير ذلك لمستوى متوسط عالى من الإفصاح عن المتعلقة الجودة الائتمانية للاصول وذلك بدرجة تشتت صغيرة للبيانات حيث بلغ معامل الاختلاف 01.، وتراوح مستوى الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان بين (43%،100%) وبلغ متوسط تلك القيمة 78% ويشير ذلك لمستوى أعلى من المتوسط للإفصاح عن هذا المتغير، كما تراوح مستوى الإفصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان بين (43%،86%)، وبلغ متوسط ذلك المتغير 73%، ومعامل الاختلاف 01.، ويشير ذلك لمستوى أعلى من المتوسط للإفصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان.

وعلى مستوى مؤشر الإفصاح الكلى لمخاطر الائتمان، تراوح مستوى الإفصاح بين (50%،92%) بمتوسط 70%، ومعامل اختلاف 01.، ويعكس ذلك مستوى جيد لعينة الدراسة للإفصاح عن مخاطر الائتمان، ولكن يحتاج أيضا الى مزيد من الإفصاح مستقبلا.

وبالنسبة لمخاطر السيولة تراوحت نسبة القروض الى ودائع بين (4%،77%)، وبلغ متوسط تلك القيمة 47.، وبلغ الانحراف المعياري 17. والمدى 73.، فى حين بلغ معامل الاختلاف 032.، ويعكس ذلك درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابي، ويعكس متوسط تلك النسبة تمتع البنوك بمستوى جيد من السيولة حيث بلغ متوسط نسبة القروض الى الودائع 47% ويشير ذلك الى

مستوي معقول من السيولة في ظل معدلات توظيف معتدلة لسيولة البنك.، كما تراوحت نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول بين (7%، 73%)، وبلغ متوسط تلك النسبة 37% بمعامل اختلاف 02.، ويعكس ذلك وجود مستوى جيد الى حد ما من الاحتفاظ بالاصول السائلة لمواجهة مخاطر السيولة ولكن ليس بالدرجة الكافية في حال تفاقم الازمات.

وفيما يتعلق بمستوي الإفصاح عن مخاطر السيولة، بلغ متوسط الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة وادارتها 56%، بينما بلغ متوسط الإفصاح عن نسبة السيولة 18%، ومتوسط الإفصاح عن نسبة التمويل المستقر 12%، في حين بلغ متوسط الإفصاح الكلي عن مخاطر السيولة 42% مما يعنى مزيد من الحاجة لمستوي أعلى من الإفصاح عن مخاطر السيولة.

وفيما يتعلق بالاستقرار المالى للقطاع المصرفي تراوحت قيمة s-sherrod لقياس درجة استقرار البنوك بين (4، 30)، ويعنى ذلك وجود تباين في درجة الاستقرار المالى للبنوك، وبلغ متوسط تلك النسبة 8، ويعكس ذلك أن معظم البنوك في مرحلة يصعب التنبؤ بافلاسها، وتحتاج لمزيد من دعم الاستقرار المالى لديها، كما بلغ متوسط نسبة Z-Stability للاستقرار المالى 4 تقريبا وهى تعكس تمتع البنوك محل الدراسة الى حد ما بدرجة من الاستقرار المالى، وتحتاج الى مزيد من التحسين لمواجهة الازمات والصدمات.

اما فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، بلغ متوسط حجم البنوك 9.2،، كما بلغ متوسط الرافعة المالية 89.، كما بلغ متوسط العائد على الاصول 2%، وبلغ متوسط عمر البنوك محل الدراسة 34 عام، كما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي 4.4%، وبلغ متوسط معدل التضخم 12.5%، وبلغ متوسط سعر الفائدة 13.2%، وبلغ عدد البنوك الاسلامية محل الدراسة 3 بنوك، وبلغ عدد البنوك التقليدية 11 بنك .

7-4 اختبار وتحليل فروض الدراسة

7-4-1 اختبار وتحليل الفرض الاول

يستهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة)، وللتحقق من ذلك تم صياغة الفرض التالي:

الفرض الرئيسي الاول: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان - السيولة) في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية":

يوضح الجدول التالي رقم 3 يوضح نتائج اختبار Mann-whitney لدراسة الفروق بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن الماخظر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة):

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية الاختبار Z	الاحتمال Sig.(P.Value)	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية			
مخاطر الائتمان							
1	مؤشر القروض المتعثرة	X1	31.76	44.17	-2.255	.024	توجد فروق ذات دلالة
2	مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض	X2	38.91	39.21	-.712	.476	لا توجد فروق ذات دلالة
3	الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان	X3	31.3	59.52	-5.180	.000	توجد فروق ذات دلالة
4	الإفصاح عن قياس مخاطر الائتمان	X4	38.43	40.52	-.390	.696	لا توجد فروق ذات دلالة
5	الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري	X5	39.20	30.28	-1.729	.084	لا توجد فروق ذات دلالة
6	الإفصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلي	X6	33.43	47.16	-2.580	.010	توجد فروق ذات دلالة
7	الإفصاح عن الجودة الائتمانية للاصول	X7	43.65	26.60	-3.210	.001	توجد فروق ذات دلالة

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية الاختبار Z	الاحتمال Sig.(P.Value)	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية			
8	الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان	X8	38.09	39.57	-0.276	.782	لا توجد فروق ذات دلالة
9	الإفصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان	X9	39.65	28.26	-2.117	.034	توجد فروق ذات دلالة
مخاطر السيولة							
10	مخاطر السيولة- اجمالي القروض الى الودائع	X11	41.30	32.86	-1.475	.140	لا توجد فروق ذات دلالة
11	مخاطر السيولة- نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	X12	38.86	39.38	-.092	.927	لا توجد فروق ذات دلالة
12	الإفصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها	X13	36.86	44.71	-1.391	.164	لا توجد فروق ذات دلالة
13	الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة	X14	38.86	39.38	-.108	.914	لا توجد فروق ذات دلالة
14	الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر	X15	37.34	43.43	-1.504	.133	لا توجد فروق ذات دلالة

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان:

كان متوسط نسبة مؤشر القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية، حيث بلغت قيمة متوسط الرتب للبنوك الإسلامية 44.17 مقارنة بمتوسط 31.76 للبنوك التقليدية، ويشير ذلك إلى ارتفاع مخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أن هذه الفروق ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار 0.02. وهي مستوى أقل من 0.05. ومن ثم "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمؤشر القروض المتعثرة"

كما بلغ متوسط الرتب لنسبة مخصص خسائر القروض في البنوك التقليدية 38.91 والبنوك الإسلامية 39.21 وبلغ مستوى معنوية الاختبار 0.476. وهي أكبر من 0.05، حيث أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة مخصص خسائر القروض، ومن ثم "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض"

ويبلغ متوسط الرتب بالنسبة للإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 31.3 والبنوك الإسلامية 59.52 وبلغ مستوى معنوية الاختبار 0.00. وهي أقل من 0.05، حيث أن مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أعلى من الإفصاح عن تلك المعلومات بالبنوك التقليدية بفروق دالة احصائية، ومن ثم "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان"

وفيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان، بلغ متوسط الإفصاح في البنوك التقليدية 38.43 والبنوك الإسلامية 40.52 وبلغ مستوى معنوية الاختبار 0.69. وهي أكبر من 0.05، حيث أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان، ومن ثم "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات قياس مخاطر الائتمان"

بينما كان متوسط الرتب لنسبة الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 39.20 والبنوك الإسلامية 36.28 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 0.08. وهي أكبر من 0.05، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان، ومن ثم "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري لمخاطر الائتمان"

كما حقق متوسط الرتب لنسبة الإفصاح عن أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 34.43 والبنوك الإسلامية 47.16 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 0.01. وهي أقل من 0.05، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان لصالح البنوك الإسلامية ، ومن ثم "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان"

وبلغ متوسط الرتب لنسبة الإفصاح عن الجودة الائتمانية للأصول في البنوك التقليدية 43.65 والبنوك الإسلامية 26.60 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 0.001. وهي أقل من 0.05، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للأصول لصالح البنوك التقليدية، ومن ثم "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن الجودة الائتمانية للأصول"

كما حقق متوسط الرتب لنسبة الإفصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية 38.09 والبنوك الإسلامية 39.57 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 0.78. وهي أكبر من 0.05، حيث انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان لصالح البنوك الإسلامية، ومن ثم لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان"

و بلغ متوسط الرتب لنسبة الإفصاح عن معومات التخفيف من مخاطر الائتمان فى البنوك التقليدية 39.65 والبنوك الاسلامية 28.26 وبلغ مستوي معنوية الاختبار 03. وهى أقل من 05.، ومن ثم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان لصالح البنوك التقليدية، ومن ثم **يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بنسبة الإفصاح عن معلومات التخفيف من مخاطر الائتمان**"

وفيما يتعلق بمخاطر السيولة

بلغ متوسط الرتب لنسبة القروض الى الودائع فى البنوك التقليدية والاسلامية (41.30)، وبلغ متوسط نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول فى البنوك التقليدية والاسلامية (32.86)، وبلغ متوسط نسبة الرتب لمستوي الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة (39.38،38.86)، وبلغ متوسط الرتب لمستوي الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر السيولة وادراتها فى البنوك التقليدية والاسلامية (44.71،36.86)، وبلغ متوسط الرتب لمستوي الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة فى البنوك التقليدية والاسلامية (39.38،38.86)، وبلغ متوسط الرتب لمستوي الإفصاح عن نسبة صافى التمويل المستقر فى البنوك التقليدية والاسلامية (43.43،37.34)، وكان مستوي معنوية الاختبار لكافة المتغيرات اكبر من 05.، اى أن الفروق غير دالة احصائيا، ومن ثم: **"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة فى البنوك التقليديه والبنوك الاسلامية"**

وفيما يتعلق بموقع تلك النتائج من الدراسات السابقة

تتفق تلك النتائج مع عدد من النتائج التى توصلت اليها العديد من الدراسات السابقة، حيث اتفقت مع نتائج دراسة (Almaghzom et al, 2016)، (Grass et al, 2020) بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية من حيث الإفصاح عن المخاطر المصرفية، وعلى الرغم من ان معظم النتائج تشير الى مستوي افصاح اقل للبنوك التقليدية الا ان الدراسة توصلت الى ان مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان فى البنوك الاسلامية اعلى نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية، الا انها تختلف مع دراسة (Elhaddad anf Ali, 2021) والتي توصلت الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية، ولكن تتفق ذات الدراسة مع عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة.

وفى ضوء ماسبق يستنتج الباحثون

وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية للافصاح عن مخاطر الائتمان فيما يتعلق ب(مؤشر القروض المتعثرة، الافصاح عن المعلومات العامة، الافصاح عن معلومات التصنيف الداخلي، الافصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للاصول، معلومات التحفيز من مخاطر الائتمان)، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق ب(مخصص خسائر القروض، الافصاح عن مقاييس مخاطر الائتمان ومعلومات المدخل المعياري، الافصاح عن تعرضات ومؤشرات ومخاطر الائتمان)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية"

7-4-2 اختبار وتحليل الفرض الثاني

يستهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك التقليدية والاسلامية محل الدراسة فيما يتعلق بدرجة الاستقرار المالي، وللتحقق من ذلك تم صياغة الفرض التالي:

الفرض الثاني: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية فيما يتعلق بمستوي الاستقرار المالي"

ويتضمن:

يوضح الجدول التالي رقم 5 نتائج اختبار Mann-whitney لدراسة الفروق بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالاستقرار المالي وفق نموذج شيرود، ونسبة الاستقرار المالي.

م	المتغير	رمز المتغير	متوسط الرتب		احصائية الاختبار Z	الاحتمال Sig.(P.Value)	التفسير
			البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية			
نموذج Sherrod							
1	الاستقرار المالي - نموذج Sherrod	Y1	37	35.11	-.339	.73	لا توجد فروق ذات دلالة
نسبة الاستقرار المالي Z-Stability							
2	الاستقرار المالي -نسبة Z-Stability	Y2	39.80	36.86	-.515	.60	لا توجد فروق ذات دلالة

المصدر: اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الاتي:

بلغ متوسط الرتب للاستقرار المالي وفق نموذج Sherrod لكلا من البنوك التقليدية والاسلامية (35.11،37) ومتوسط الرتب وفق نسبة الاستقرار المالي (36.86،39.8)، وبلغ مستوي المعنوية كلا منهما 60،.73. وهي اكبر من 05.، ويشير ذلك لعدم وجود فروق دالة احصائية فيما الاستقرار المالي للبنوك التقليدية والاسلامية وفي ضوء ذلك يتم قبول الفرض التالي:

"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليديه والبنوك الاسلامية فيما يتعلق تحقيق الاستقرار المالي"

ويفسر الباحثون ذلك بان كلا من البنوك التقليدية والاسلامية تلتزم بمتطلبات الرقابة المصرفية من قبل الجهة الاشرافية وهي البنك المركزي المصري وبخاصة متطلبات بازل 3 والتي تعتبر احد الدعائم الاساسية لتحقيق الاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بموقع تلك النتائج من الدراسات السابقة:

تتفق نتائج تلك الدراسة مع دراسة (Miah ad Uddin, 2017) بعدم وجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق بالاستقرار المالي وبخاصة في الاجل الطويل، الا انها تختلف مع دراسة (Rashid et al, 2017)، (Safiullah, 2021) والتي توصلت الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية من حيث الاستقرار المالي، حيث تحقق البنوك الاسلامية مستويات اعلى من الاستقرار المالي مقارنة بالبنوك التقليدية.

7-4-3 اختبار وتحليل الفرض الثالث

يستهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح عن المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي على تحقيق الاستقرار المالي بذلك القطاع، وللتحقق من ذلك تم صياغة الفرض التالي:

الفرض الرئيسي الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للافصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار لمالي"

يوضح الجدول التالي رقم 6 أهم نتائج تحليل الانحدار لدراسة تأثير الإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان، السيولة) على تحقيق الاستقرار المالي.

اثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي Sherrod				المتغير
المعنوية	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	ترميزالمتغير	
.44	2.40	-1.87	ثابت الدالة	
مخاطر الائتمان				
.526	10.693	-6.848	X1	مؤشر القروض المتمثلة
.086	6.973	12.350	X2	مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض
.243	1.347	-1.602	X3	الإفصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان
.898	1.656	-.214	X4	الإفصاح عن قياس مخاطر الائتمان
.009	1.159	3.195	X5	الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري
.991	1.253	-.014	X6	الإفصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلي
.004	1.648	5.074	X8	الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان
.587	1.903	-1.043	X9	الإفصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان
مخاطر السيولة				
.049	.874	-1.763	X11	مخاطر السيولة-اجمالي القروض الى الودائع
.000	.946	9.575	X12	مخاطر السيولة-نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول
.042	1.497	3.173	X13	الإفصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها
.480	1.755	1.254	X14	الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة
.508	1.731	-1.158	X15	الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر
المتغيرات الضابطة				
.571	.142	.081	Z1	حجم البنك
.322	.184	-.185	Z5	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
.226	.036	-.044	Z6	معدل التضخم
.077	.079	.145	Z7	سعر الفائدة
.973	.500	-.017	Z8	تصنيف البنك
.85				معامل التحديد R2
(33 ، 18)				درجات الحرية
18.17				قيمة F
.000				المعنوية للنموذج

المصدر : اعداد الباحث وفق مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

تم التوصل إلى نموذج انحدار يتمتع باشتراطات السلامة الإحصائية لآثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحقيق الاستقرار المالي مقاساً بنموذج Shereod، حيث بلغ مستوى معنوية 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ 0.05، وجميعها مؤشرات تعكس قوة الدالة المتوصل إليها من وجهة النظر الإحصائية، كما بلغ ل معامل التحديد لمتغيرات النموذج 85، ويعكس ذلك تحسن المساهمة النسبية للنموذج لدور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

كما يتضح من الجدول السابق فيما يتعلق بمخاطر الائتمان وجود تأثير طردي معنوي للمتغيرات المتعلقة بالإفصاح عن معلومات المدخل المعيار، وتعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان حيث كانت معنوية تلك المتغيرات أقل من 0.05، بينما لا يوجد تأثير لباقي متغيرات مخاطر الائتمان، وفيما يتعلق بمخاطر السيولة يشير الجدول السابق إلى وجود تأثير طردي معنوي لمتغيرات إجمالي القروض إلى الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الإفصاح عن معلومات مخاطر السيولة وإدارتها، حيث كانت معنوية تلك المتغيرات أقل من 0.05، ويشير ذلك إلى أن الإفصاح عن مخاطر السيولة له تأثير على تحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

ويفسر الباحثون ذلك بأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية هو أحد الركائز الأساسية التي يهتم بها مستخدمو التقارير المالية والتي تساهم في ترشيد قراراتهم بالشكل الذي ينعكس على التوظيف الأمثل للموارد ومن ثم تحقيق مزيد من الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

وفيما يتعلق بموقع تلك النتائج من الدراسات السابقة:

تتفق نتائج تلك الدراسة مع دراسة (Sowerbutts and Zimmerman, 2013)، (منصور، 2018)، (Bischof, 2021)، (الصانع والحربي، 2022)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم فإن تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية بالقطاع المصرفي يساهم في تحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على تحمل الصدمات.

وفى ضوء ماسبق يمكن قبول الفرض التالي

"يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المخاطر المصرفية (الائتمان والسيولة) على تحقيق الاستقرار المالي"

9- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة وتحليل الاختلافات في مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة في كلا من البنوك التقليدية والاسلامية المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك التعرف على الاختلافات فيما بينهم فيما يتعلق بمستوي الاستقرار المالي، واختبار مدى تأثير مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي، واشتمل البحث على جزء نظري وجزء تطبيقي، ويمكن بلورة أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة فيما يلي: حيث توصلت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية للإفصاح عن مخاطر الائتمان فيما يتعلق ب (مؤشر القروض المتعثرة، الإفصاح عن المعلومات العامة، الإفصاح عن معلومات التصنيف الداخلي، الإفصاح عن معلومات الجودة الائتمانية للاصول، معلومات التحفيز من مخاطر الائتمان)، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين البنوك التقليدية والاسلامية فيما يتعلق ب(مخصص خسائر القروض، الإفصاح عن مقاييس مخاطر الائتمان ومعلومات المدخل المعياري، الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات ومخاطر الائتمان)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التقليديه والبنوك الاسلامية، وفيما يتعلق بالاختلافات بين البنوك التقليدية والاسلامية من حيث الاستقرار المالي: توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة احصائية فيما الاستقرار المالي للبنوك التقليدية والاسلامية.

وفيما يتعلق بمدى تأثير الإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن المخاطر المصرفية على تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم فان تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية بالقطاع المصرفي يساهم في تحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على تحمل الصدمات.

وبشأن توصيات البحث وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يوصى الباحثون بأن يقوم البنك المركزي بتبنى نموذج عمل للانذار المبكر عن المخاطر المصرفية بحيث يمكن من خلاله

التعرف على مستوى المخاطر المصرفية لكل بنك ويتم الإفصاح عنه بشكل واضح يسهل الوصول إليه من كافة الجهات. وكذلك بضرورة تعزيز وتنمية الوعي لدي مستخدمي التقارير المالية بأهمية الاهتمام بمعلومات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وبخاصة مخاطر الائتمان والسيولة نظر لدورها في تحقيق أقصى منفعة لهم بالشكل الذي يحين من كفاءة السوق وتعزيز الاستقرار المالي المصرفي، ويتبنى ذلك هية سوق المال من خلال عقد المزيد من الندوات وورش العمل في هذا الشأن وغيرها من الجهات الاخرى ذات الصلة، تفعيل نظم وقواعد الحوكمة لدى القطاع المصرفي وبخاصة ادارة مخاطر الائتمان والسيولة بالشكل الذي يساهم في ضبط تلك المخاطر والحد من اثارها السلبية وزيادة قدرة البنوك على تحمل الصدمات، وكذلك ضرورة صياغة مؤشر أو نموذج عمل من قبل البنك المركزي لقياس درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بحيث يمكن للبنوك تطبيقه والإفصاح عنه لدي كل بنك، للتعرف على درجة الاستقرار المالي لكل بنك، بالشكل الذي يخلق نوع من الروح التنافسية بين البنوك نحو تحسين معدلات الاستقرار المالي لديها مقارنة بغيرها، فضلا عن تعزيز التعاون المشترك بين القطاع المصرفي على مستوى مصر وعلى مستوى العالم، وعلى مستوى العالم العربي، وكذلك على مستوى البنوك التقليدية والاسلامية نظرا لتاثر النظام المصرفي اجمع على مستوى العالم باى خلل فى اى مكان فى ظل التوسيع فى سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

وبشأن مجالات البحوث المستقبلية المقترحة وفي ضوء أهداف البحث وحدوده ومنهجيته، وما تم التوصل اليه من نتائج وتوصيات يعتقد الباحثون بان هذه الدراسة تفتح الافاق المستقبلية نحو مجموعة من الدراسات المستقبلية المقترحة مثل: أثر الالتزام بمقررات لجنة بازل IV على تخفيض تكلفة راس المال-دراسة تطبيقه على البنوك، محددات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، أثر تطبيق مقررات لجنة بازل IV على قرارات منح الائتمان بالبنوك، اثر التحول الرقمي على مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي وانعكاسه على تحقيق الاستقرار المالي، دور الاصول الرقمية فى تحسين الاداء المالي للقطاع المصرفي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أحمد، محمد رمضان ابراهيم (2018). "نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الاوراق المالية في ضوء IFRS - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية

البنك المركزي المصري (2011). "مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2"، قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2.

المليجي، هشام حسن، والصايغ، عماد سعد (2012). "مدى كفاية الإفصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل 3 دراسه ميدانيه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجاره، ع 4، ص ص 1095-1154.

سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد (2020). "قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعلية، جامعة قناة السويس، مجلد 11، عدد 4، ص ص 1089-1118.

قاسم، زينب عبد الحفيظ (2017). "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

محمد، مرابط والياس، حناش (2020). "تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاسلامية العربية باستخدام نماذج البائل"، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 6، عدد 2، ص ص 228-242.

منصور، بشرى يحيى (2018). "تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 1، ص ص 387-410.

هميسة، اسراء، صالح، رضا، سيد، سيد عبد الفتاح (2018). "أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية تجارة كفر الشيخ، لمجلد5، العدد6، ص ص326-

358

يوسف، مها رفيق (2018). "أثر عمليات التوريق المصرفي على إدارة مخاطر السيولة"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، مجلد1، ص ص366-388.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Abd Elghaffar, E., Abotalib, A., Khalil, M. (2019). Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks" Banks and Bank Systems, Vol.14, issue (1), pp159-171, available at doi:10.21511/bbs.14(1).2019.14

Akram, H. and Rahman, K.u. (2018). "Credit risk management: A comparative study of Islamic banks and conventional banks in Pakistan", ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 10 No. 2, pp. 185-205

Al Salamat, W. and Al-Kharouf, S. (2021). "The Determinants of Financial Stability: Evidence from Jordan", International Journal of Business and Social Science", e Vol. 12 • No. 1, PP 25-35.

Al-Maghzom, A., Hussainey, K., and Aly, D. (2016). "THE LEVEL OF RISK DISCLOSURE IN LISTED BANKS: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA", Corporate Ownership & Control / Volume 14, Issue 1, pp 175-194,

Atellu, A.R., Muriu, P. and Sule, O. (2021), "Do bank regulations matter for financial stability? Evidence from a developing economy", Journal of

- Financial Regulation and Compliance, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.
- Barra, C. and Zotti, R. (2020). "Market power and stability of financial institutions: evidence from the Italian banking sector", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 28 No. 2, pp. 235-265
- BCBS.(1996)."Overview Of The Amendment To The Capital Accord To Incorporate Market Risks", www.bis.org
- BCBS.(1996)."Overview Of The Amendment To The Capital Accord To Incorporate Market Risks", www.bis.org
- BCBS. (2008).” Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision”
- Belouafi, A., Bourakba, C., and Saci, K. (2015)." Islamic Finance and Financial Stability: A Review of the Literature", JKAU: Islamic Econ., Vol. 28 No. 2, pp: 3-42.
- Bhattacharya, M., Inekwe, J., and Valenzuela, M. (2020)” Credit risk and financial integration: An application of network analysis”, International Review of Financial Analysis, Volume 72, PP 1-14
- Bhattacharya, M., Inekwe, J., and Valenzuela, M. (2020)” Credit risk and financial integration: An application of network analysis”, International Review of Financial Analysis, Volume 72, PP 1-14
- Bichof, J. Laux, C. and Leuz, C. (2021).” Accounting for financial stability: Bank disclosure and loss recognition in the financial crisis”, Journal of Financial Economics, Volume 141, Issue 3, pp 1188-1217
- Brunnermeier, M.K. (2009), “Deciphering the liquidity and credit crunch 2007–2008”, Journal of Economic Perspectives, Vol. 23 No. 1, pp. 77-100.

- Cernohorska, L. (2015). " Impact of Financial Crisis on the Stability Banking Sectors in the Czech Republic and Great Britain", *Procedia Economics and Finance*, Vol.26, pp 234 – 241.
- Corelli, A. (2019), "Credit Risk", *Understanding Financial Risk Management*, Second Edition, Emerald Publishing Limited, pp. 297–329
- Diaconu, L. and Oanea, D. (2015).” Determinants of bank’s stability. Evidence from CreditCoop”, *Procedia Economics and Finance*, Vol. 32, PP488 – 495
- Donath, L. and Cimas, L. (2008). "Determinates of financial stability", *The Romanian Economic Journal*, Vol. 11, No. 29, PP 27–44.
- Duong, N. and Huong, T. (2017).” The Analysis of Major Credit Risk Factors - The Case of the Vietnamese Commercial Banks”, *International Journal of Financial Research*, Vol. 8, No. 1; PP33–42
- Elbadry, A. (2018). "Bank’s financial stability and risk management", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 9 Issue: 2, pp.119–137.
- Garanina, T.A. and Kormiltseva, P.S. (2014), "The effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the value relevance of financial reporting: a case of Russia", *Accounting in Central and Eastern Europe (Research in Accounting in Emerging Economies*, Vol. 13), Emerald Group Publishing Limited, Bingley, pp. 27–60
- Ghenimi, A., Chaibi, H. and Omri, M.A.B. (2020), "Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks", *International Journal of Law and Management*, Vol. 63 No.1, pp. 65–95. <https://doi.org/10.1108/IJLMA-03-2018-0060>

- Gila-Gourgoura, E.; Nikolaidou, E. (2017): Credit risk determinants in the vulnerable economies of Europe: Evidence from the Spanish banking system, *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR)*, ISSN 2408-0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 10, Iss. 1, pp. 60-71
- Goswami, A. (2021), "Does credit risk persist in the Indian banking industry? Recent evidence", *Asian Journal of Economics and Banking*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://0810bdt2m-1106-y-https-doi->
- Grassa, R., Moumen, N., and, Hussainey, K. (2020)." Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries", *Pacific-Basin Finance Journal*, Volume 61, June 2020 Article 101327, p p1-17.
- Haddad, A.E. and Alali, H. (2022), "Risk disclosure and financial performance: the case of Islamic and conventional banks in the GCC", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 13 No. 1, pp. 54-72.
- Havidz, H .and Obeng-Amponsah, W. (2020)." Banking Industry Specific and Macroeconomic Determinant of Credit Risk", *Determinant of Credit Risk*, Vol.7, Issue.1, pp1-8.
- Jalilian, N., Zanjirchi, S.M. and Goh, M. (2019), "Interactive scenario analysis of banking credit risks in intuitive fuzzy space", *Journal of Modelling in Management*, Vol. 15 No. 1, pp. 257-275
- Kiemo, S. , Olweny ,T. , Muturi , W. , and Mwangi , L.(2019)." Bank-Specific Determinants of Commercial Banks Financial Stability in

- Kenya", *Journal of Applied Finance & Banking*, vol. 9, no. 1, pp119-145
- Korbi, F. and Bougatef, K. (2017), "Regulatory capital and stability of Islamic and conventional banks", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 10 No. 3, pp. 312-330
- Lassoued, M. (2018), "Corporate governance and financial stability in Islamic banking", *Managerial Finance*, Vol. 44 No. 5, pp. 524-539.
- Lassoued, M. (2018), "Corporate governance and financial stability in Islamic banking", *Managerial Finance*, Vol. 44 No. 5, pp. 524-539.
- Laurentis, G., Maino, R., and Molteni, L. (2010).” Developing, Validating and Using Internal Ratings Methodologies and Case Studies”, John Wiley & Sons, Ltd. First Edition
- Majumder, M, LI, X. (2018). " Bank risk and performance in an emerging market setting: the case of Bangladesh", *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, Vol. 23 No. 46 pp. 199-229.
- Morina, D. (2020).” Determinants of Credit Risk in Commercial Banks of Kosovo”, *International Journal of Economics and Business Administration*, Volume VIII, Issue 2, pp 179-190.
- Mukhibad, H., Nurkhin, A., and Rohman, A. (2020). " Corporate governance mechanism and risk disclosure by Islamic banks in Indonesia”, *Banks and Bank Systems*, Vol 15, issue. (1), pp 1-10, available at doi:10.21511/bbs.15(1).2020.01
- Mukhtarov, S., Yüksel, S., & Mammadov, E. (2018). Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks. *Journal of International Studies*, 11(2), 63-75.

- Nahar, S., Azim, M., and Jubb, C. (2016) "The determinants of risk disclosure by banking institutions: Evidence from Bangladesh", *Asian Review of Accounting*, Vol. 24 Issue: 4, pp.426-444.
- Oktaviyanti, D. and Purnawan, M. (2019).” The Behaviour of Banking Financial Stability in ASEAN-5”, *A journal of applied economics and policy* Volume 38, Issue 4, PP 329-344.
- Ozili, P. (2018). "Banking stability determinants in Africa", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 14 Issue: 4, pp.462-483.
- Pham, T., Dao, L. & Nguyen, V. (2021).” The determinants of bank’s stability: a system GMM panel analysis”, *Cogent Business & Management*, Volume 8, Issue 1, PP1-18.
- Ramlall, I. (2018), "Prelims", *The Banking Sector Under Financial Stability (The Theory and Practice of Financial Stability, Vol. 2)*, Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. i-xxiii. <https://doi.org/10.1108/978-1-78769-681-520181011>
- Rashid, A., Yousaf, S. and Khaleequzzaman, M. (2017), "Does Islamic banking really strengthen financial stability? Empirical evidence from Pakistan", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 10 No. 2, pp. 130-148
- Rushchyshyn, N. Mulka, O. Nikolchuk, Y. Rushchyshyn, M. and Vasylytsiv, T. (2021). The impact of banking sector development on economic growth: Comparative analysis of Ukraine and some EU countries. *Investment Management and Financial Innovations*, 18(2), 193-208
- Safiullah, M. (2021).” Financial stability efficiency of Islamic and conventional banks”, *Pacific-Basin Finance Journal*, Volume 68

- Sarpong-Kumankoma, E., Abor, J.Y., Aboagye, A.Q.Q. and Amidu, M. (2021), "Economic freedom, competition and bank stability in Sub-Saharan Africa", *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 70 No. 7, pp. 1510-1527
- Sowerbutts, R and Zimmerman. (2013), "Banks' Disclosure and Financial Stability "Bank of England Quarterly Bulletin 2013 Q4, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2379363>
- Spuchl'áková, E., Valášková, K. and Adamkoc, P. (2015)." The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 24, PP675 – 681
- Swamy, V. (2014), "Testing the interrelatedness of banking stability measures", *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 6 No. 1, pp. 25-45
- Tarantino, A. and Cernauskas, D. (2012)."Essentials of Risk Management in Finance" John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey., Online <https://0810ejz63-1104-y-https-onlinelibrary-wiley-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1002/9781118387016>
- Ullah, A, Pinglu, C, Ullah, S, Qian, N, Zaman, M. Impact of intellectual capital efficiency on financial stability in banks: Insights from an emerging economy", *Int J Fin Econ*. PP 1– 14. Available : <https://doi.org/10.1002/ijfe.2512>
- Wontergthem, v. (2015)."Basel III Risk Disclosure Index and Bank Risk" Master Dissertation, Faculty Economic En BEDRIJFSKUNDE, UNIVERSITEIT GENT.